E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة

العدد ٨٥
Issue 85

نيسان - ايار - حزيران / ٢٠٢٦
Abr. - May. - June. / 2026

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
DOI prefix: 10.58298

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
http://pissue.iq

رئيس هيئة التحرير
أ.د. احمد غالب محي
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

مدير التحرير
ا.م.د محمد محي محمد
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

هيئة التحرير

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي	المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
أ.متمرس د. فكرت نامق عبد الفتاح	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية
أ.متمرس د. صالح عباس محمد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية
أ.متمرس د. عبد الصمد سعدون عبد الكريم	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية
أ.د. ياسين سعد محمد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. كاظم علي مهدي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. محمد كريم كاظم	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. لبنى خميس مهدي	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
أ.د. وليد سالم محمد	جامعة الموصل – كلية العلوم السياسية.
أ.د. اياد عبد الكريم زنكنة	جامعة كركوك – قسم العلوم السياسية .
أ.د. ياسر عبد الزهراء عثمان	جامعة البصرة – كلية القانون
أ.د. مرتضى ساهي شنشول	جامعة ميسان – كلية العلوم السياسية.
أ.د. احمد عبد السلام وليد	جامعة الاسكندرية – مصر
أ.د. عبد الحسين شعبان	الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (لبنان).

الفريق الفني والاداري

مبرمج . رؤى عبد الحسين أدارة الموقع الاليكتروني	مدير . فرح سهيل الشؤون الادارية والمالية	د. زهراء كريم جاسم متابعة الابحاث
م.د محمد مجيد حسين ابحاث طلبة الدراسات العليا	م.د. مصطفى صادق عواد ادارة صفحات التواصل	أ.د.حذام بدر تدقيق اللغة العربية

البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والانكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:

1. أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (15) صفحة مطبوعة بحجم خط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabic تقدم عبر المنصة الاليكترونية للمجلة على الرابط : https://pissue.iq/index.php/pissue/about/submissions
2. أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
3. أن تعتمد الترقيم العشري للعناوين الأساسية والفرعية او التنصيف المعياري العام.
4. يرفق مع كل بحث او دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية/ يتضمن اهداف البحث ، المنهج والمعالجة ، ابرز النتائج واهم الاستنتاجات والمقترحات) مع ضرورة مراعاة ان الملخص مختلف اختلافا جذريا عن المقدمة وليس تكرارا لها .
5. تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الالكتروني في كلية العلوم السياسية –جامعة النهرين.
6. يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث وتعهد .

- تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم من عدمها بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.

مجلة قضايا سياسية

pissue.iq

- يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
- البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ، ولاتعبر عن راي المجلة .
- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات إلى هيأة التحرير على العنوان الآتي
مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين-بغداد – الجادرية.
E.mail: pirj@nahrainuniv.edu.iq

الموقع الاليكتروني
https://pissue.iq/index.php/pissue

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
DOI prefix: 10.58298

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
.1	الادوار الصينية في الحرب الامريكية – الصهيونية على إيران أ.د. اسامة مرتضى باقر م.م. زينب نعيم صدام	24_1
.2	سياسات الصمود المجتمعي للوقاية من التطرف والعنف ا.د. فلاح خلف كاظم	40_25
.3	مستقبل هيمنة الدولار في ظل التوظيف السياسي: دراسة قياسية 2015-2030 أ.د مصطفى حسين عبد الرزاق الباحث: غدير حيدر محمد علي	59_41
.4	المفاجأة الادراكية وأثرها في البيئة الإستراتيجية الإقليمية والدولية: نماذج مختارة أ.م.د. صلاح مهدي هادي الشمري	87_60
.5	التيار الشعبوي في الولايات المتحدة الأمريكية، اليمين البديل أنموذجاً ا.م.د. فارس تركي محمود	109_88
.6	تحديات التحليل السياسي في أثناء النزاعات المسلحة: مقاربة نظرية وتحليلية لحالات مختارة ا.م.د. محمد محي الجنابي	129_110
.7	الحكومة الإلكترونية وتأثيرها في فاعلية الأداء الحكومي/ البحرين انموذجاً أ.م.د. هدى هادي محمود	144_130
.8	دور المملكة العربية السعودية في سياسات انتاج الطاقة بعد الازمة الاوكرانية ا.م. د. يسرى مهدي صالح	163_145
.9	سوسيولوجيا العنف السياسي في غزة: إعادة تشكيل المجتمع تحت الإبادة والقصف دراسة في أنماط الانضباط الاجتماعي والتضامن الشعبي في سياق العدوان والإبادة" د.حسام حسن أبو ستة	187_164
.10	ستون عاماً على نشأة تخصص العلوم السياسية في العراق – مراجعة – تحليل – تقييم م.م. كل فخار فالح جهاد أ.م.د. رغد علي حسن م.د. محمد جبار حسين	206_188
.11	العلاقة بين النمو السكاني وتحقيق التنمية المستدامة في العراق بعد عام 2015 م.د. أحمد عبد الجبار حميد	227_207
.12	أبعاد المسألة الكردية وأثرها على مسار العلاقات العراقية التركية م د. سارة حامد ناجي	242_228

13.	التهديدات السيبرانية للبنية التحتية الحيوية في الشرق الأوسط وانعكاساتها على الأمن الأوروبي م.د. مصطفى حسن عواد	258_243
14.	استراتيجية الامن الجماعي ودوره في النهوض الاقتصادي (اقليم جنوب شرق اسيا انموذجاً) م.د فينوس غالب كامل	274_259
15.	التحولات المالية العربية ودور العملات الرقمية في العلاقات الاقتصادية الدولية بعد 2020 (العراق انموذجاً) م.م. حنين عامر عايد القرغولي	289_275
16.	العقوبات الاقتصادية كأداة للضغط الدولي : الحرب الروسية الأوكرانية أنموذجاً م.م. نور الهدى عماد كاظم	310_290
17.	مركزية القوة في الاستراتيجية الامريكية بعد الحرب الروسية الاوكرانية م.م سراج مهند منير	328_311
18.	مراجعة مقال: أ.م.د أوراد محمد مالك كمونه	أ_ج

أبعاد المسألة الكردية وأثرها على مسار العلاقات العراقية التركية▽

Dimensions of the Kurdish issue and its impact on the course of Iraqi–Turkish relations

م د. سارة حامد ناجي* Dr. Sarah Hamed Naji

المستخلص

تُعد المسألة الكردية محوراً بنيوياً في العلاقات العراقية–التركية، حيث يتقاطع فيها البعد القومي بالجغرافي والسياسي. وقد تركزت الضغوط الأمنية بين البلدين حول ملف حزب العمال الكردستاني (PKK) ونشوء إقليم كردستان كمهدد للأمن القومي التركي. ورغم استمرار التوترات السيادية وقضايا الحدود والمياه، ساهمت المصالح الاقتصادية المتنامية في تخفيف حدة الصراع، لتظل القضية الكردية العامل الأكثر تأثيراً في صياغة توازنات البلدين الإقليمية.

الكلمات المفتاحية: العراق– تركيا– كردستان–أكراد

Abstract

"The Kurdish issue constitutes a structural pivot in Iraqi–Turkish relations, where national, geographical, and political dimensions intersect. Security pressures between the two nations have primarily centered on the Kurdistan Workers' Party (PKK) file and the emergence of the Kurdistan Region of Iraq, viewed as a perceived threat to Turkish national security. Despite persistent sovereign tensions and disputes over borders and water resources, burgeoning economic interests have mitigated the intensity of the conflict. Consequently, the Kurdish question remains the most decisive factor in reshaping the regional balances between the two countries."

Keywords: Iraq– Turkey– Kurdistan– Kurds

▽ تاريخ التقديم : 5/8 /2026 تاريخ القبول: 6 /2026/6 تاريخ النشر: 2026/6/30

* مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية /جامعة بغداد sarah.h@cis.uobaghdad.edu.iq

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

المقدمة

تشهد منطقة الشرق الأوسط تحولات جيوسياسية عميقة تفرضها تداخلات الأبعاد القومية والجغرافية، وتبرز المسألة الكردية في هذا السياق كإحدى أكثر القضايا تعقيداً نظراً لانتشارها الديموغرافي الواسع وتوزعها الاستراتيجي بين عدة دول إقليمية فاعلة. وانطلاقاً من هذا الإطار الإقليمي العام، تكتسب القضية الكردية في مسار العلاقات العراقية–التركية أهمية استثنائية، حيث لم تعد تقتصر على كونها معطىً ديموغرافياً حدودياً، بل تطورت لتصبح متغيراً حيوياً في صياغة التفاعلات الثنائية بين أنقرة وبغداد. ومع تعاظم دور الحركات السياسية والمسلحة الكردية وتداخلها الجغرافي على جانبي الحدود، أخذت هذه المسألة تفرض نفسها كأولوية في تعريف الأمن القومي للبلدين، محولةً مناطق التماس الحدودية إلى مساحة مشتركة تتشابك فيها المصالح الأمنية بالسياسات الخارجية، مما جعل من إدارتها اختباراً مستمراً لمدى استقرار وتوازن العلاقة بين الطرفين.

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من كونه يسلط الضوء على مسألة مهمة اثرت ومازالت تؤثر على السياسة الخارجية العراقية، وبالخصوص تجاه الجانب التركي الذي ما انفك في النظر الى اعتبار المسألة التركية ركيزة أساسية في التعامل مع بغداد، وهذا ما دفع إلى تبلور شكل متجدد ومتغير للعلاقات بين الجانبين تمحور حول تفاهمات واختلافات.

أهدف البحث

1. تحليل طبيعة المسألة الكردية بوصفها قضية عابرة للحدود وتأثيرها في تفاعلات الدول الإقليمية، ولا سيما العراق وتركيا.
2. توضيح دور حزب العمال الكردستاني في تشكيل البعد الأمني للعلاقات العراقية–التركية.
3. الكشف عن انعكاسات القضايا الخلافية، مثل كركوك والمياه والحدود، على استقرار العلاقات الثنائية بين بغداد وأنقرة.

إشكالية البحث

تتمحور الإشكالية البحثية لهذه الدراسة حول التساؤل الرئيسي التالي: كيف أثرت أبعاد المسألة الكردية (ممثلة في حزب العمال الكردستاني ونشوء إقليم كردستان العراق) على مسار وتطور العلاقات العراقية

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

التركية؟ وينبثق عن هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية حول طبيعة التحولات في السياسة التركية تجاه شمال العراق، وأثر الاحتلال الأمريكي عام 2003 على التوازنات القائمة، ودور المصالح الاقتصادية في تخفيف حدة التوترات الأمنية.

فرضية البحث

يفترض البحث أن تداخل الأبعاد الأمنية والسياسية للمسألة الكردية يؤدي إلى صياغة علاقة طردية بين مستوى التهديد الذي يشكله حزب العمال الكردستاني (PKK) وتزايد التدخلات العسكرية التركية في العراق. ومع ذلك، فإن المصالح الاقتصادية وشراكات الطاقة المتنامية تعمل كعامل كابح يمنع انهيار العلاقات الثنائية بين العراق وتركيا، مما يحول المسألة الكردية من مجرد صراع حدودي إلى ملف لإدارة التوازنات الإقليمية البراغماتية بين بغداد وأنقرة وأربيل.

منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي–التحليلي بوصفه الأنسب لدراسة المسألة الكردية وأثرها في مسار العلاقات العراقية–التركية، وذلك من خلال وصف تطور القضية الكردية في أبعادها التاريخية والسياسية والأمنية، وتحليل انعكاساتها على سياسات كل من العراق وتركيا.

اولاً: الجذور التاريخية للمسألة الكردية

تُعد المسألة الكردية نتاجًا لتراكمات تاريخية وسياسية امتدت عبر قرون، وارتبطت بتغيرات كبرى شهدتها المنطقة، ولا سيما مع انهيار الدولة العثمانية وإعادة رسم الحدود السياسية في الشرق الأوسط.

1. الأكراد– الهوية والجغرافيا

يُعتبر الأكراد من أقدم الشعوب في منطقة الشرق الأوسط، وهم مجموعة إثنية لغوية متميزة تعيش في منطقة جبلية متصلة تُعرف تاريخياً باسم "كردستان". يتحدث الأكراد اللغة الكردية التي تنتمي إلى مجموعة اللغات الإيرانية ضمن العائلة الهندو–أوروبية، ولها عدة لهجات رئيسية أهمها الكرمانجية والسورانية. وعلى الرغم من تجانسهم القومي، إلا أنهم توزعوا بعد الحرب العالمية الأولى بين أربع دول رئيسية (تركيا، إيران، العراق، وسوريا)، وهذا التقسيم حدث نتيجة انهيار الدولة العثمانية والعهود الدولية والانتدابات التي جلبتها القوى الأوروبية بعد الحرب العالمية الأولى، مما أدى إلى توزيع الاكراد عبر حدود دول هذه الدول الأربعة (Institut Kurde de Paris, 2016).

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

تشير التقديرات الديموغرافية إلى أن الأكراد يمثلون رابع أكبر قومية في الشرق الأوسط بعد العرب والأتراك والفرس. ويتوزعون جغرافياً بشكل رئيسي في تركيا، حيث يتراوح عددهم ما بين 15 إلى 20 مليون نسمة، وفي العراق يقدر عددهم بـ 5 إلى 6 ملايين نسمة، وفي إيران ما بين 6 إلى 8 ملايين، وفي سوريا حوالي 2 إلى 3 ملايين نسمة. هذا التوزيع الجغرافي جعل من القضية الكردية قضية عابرة للحدود بامتياز. (التميمي، 2017، ص. 89).

2. التطور التاريخي للقضية الكردية في تركيا

مع انهيار الدولة العثمانية، لاحت في الأفق فرصة لإنشاء دولة كردية بموجب معاهدة "سيفر" عام 1920، التي نصت بنودها (62–64) على حق الأكراد في تقرير المصير(معاهدة سيفر، 1920، المادتان 62 و64). إلا أن انتصار حرب الاستقلال التركية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك أدى إلى إلغاء هذه المعاهدة واستبدالها بمعاهدة "لوزان" عام 1923، التي تجاهلت الحقوق القومية للأكراد واكتفت بالإشارة إلى حقوق الأقليات غير المسلمة فقط. وبعدها تبنت الجمهورية التركية الحديثة في بدايتها سياسة قومية متشددة، حيث تم إنكار الهوية الكردية رسمياً وإطلاق تسمية "أتراك الجبال" عليهم، فتم إزالة كلمة "أكراد من أي تعامل رسمي تركي، كما ذهبت الصحف التركية – آنذاك – تؤكد على أنه "يجب على غير الأتراك أن يندمجوا في المجتمع التركي، وإلا تعين عليهم الرحيل"(وهبان، 1997، ص. 385).

كما حُظرت اللغة والأسماء الكردية. فأدى هذا القمع إلى اندلاع سلسلة من الثورات، أبرزها ثورة الشيخ سعيد بيران عام 1925، وثورة أرارات عام 1930، وثورة ديرسم (1937–1938). قوبلت هذه الثورات بحملات عسكرية عنيفة وسياسات تهجير قسري، وفي عام 1978، تأسس حزب العمال الكردستاني (PKK) كحركة ماركسية، وبدأ كفاحه المسلح ضد الدولة التركية عام 1984، مما أدخل القضية في مرحلة جديدة من الصراع الدموي.(مرسي، 2015).

3. التطور التاريخي للقضية الكردية في العراق

شهدت القضية الكردية في العراق مساراً مختلفاً، حيث اعترفت الدولة العراقية منذ تأسيسها بوجود القومية الكردية، لكنها فشلت في تلبية طموحاتها السياسية. فبرزت الحركة الكردية المسلحة بقيادة الملا مصطفى البارزاني في مطلع الستينيات، وخاضت صراعات طويلة مع الحكومات المتعاقبة. وقبل ذلك شكل بيان 11 آذار 1970 محطة تاريخية مهمة، حيث اعترفت الحكومة العراقية بالحكم الذاتي للأكراد، لكن الاتفاق انهار

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

لاحقاً وتجدد القتال عام 1974، وهذا ما جر الى تعرض أكراد العراق لحملات قمع وحشية خلال الحرب العراقية الإيرانية (1980–1988)، بلغت ذروتها في عمليات "الأنفال" سيئة الصيت وقصف مدينة حلبجة بالأسلحة الكيماوية عام 1988، مما أدى إلى مقتل آلاف المدنيين وتدمير آلاف القرى(Charountaki, 2012, p. 185).

وبعد حرب الخليج الثانية عام 1991، وصلت الانتفاضة الى كردستان، تبعها هجوم مضاد من القوات العراقية أدى إلى نزوح مليوني كردي نحو الحدود التركية والإيرانية، مما دفع المجتمع الدولي للتدخل وإصدار القرار 688، الذي شكل بداية تكوين إقليم كردستان(خرسان، 2001، ص. 528).

وبعد عام 2003 حضي الأكراد بمشاركة فاعلة في العملية السياسية العراقية وفي التمثيل السياسي في مؤسسات الدولة، مما دفع الى استقرار العلاقات الداخلية بين بغداد وأربيل على اعتبار أن كلاهما منخرطان في عملية سياسية واحدة.

ثانياً: حزب العمال الكردستاني وتأثيره على العلاقات العراقية التركية

يشكل حزب العمال الكردستاني (PKK) أحد أبرز العوامل المؤثرة في العلاقات العراقية–التركية، إذ أضفى بعدًا أمنيًا وسياسيًا حساسًا على التفاعل بين البلدين. وقد ارتبط وجود الحزب في المناطق الحدودية شمال العراق بصراعات مسلحة متقطعة مع تركيا، مما أثّر بشكل مباشر على سياسات أنقرة تجاه بغداد وإقليم كردستان.

1. نشأة حزب العمال الكردستاني وأيديولوجيته

تأسس حزب العمال الكردستاني (PKK) رسمياً في 27 نوفمبر 1978 في قرية "فيس" قرب ديار بكر، بزعامة عبد الله أوجلان. وقد تبنى الحزب في بداياته أيديولوجية ماركسية–لينينية متشددة ممزوجة بالقومية الكردية، وكان يهدف إلى تأسيس دولة "كردستان الكبرى" المستقلة والاشتراكية التي تضم أجزاء كردستان الأربعة(عدوان، 2019، ص. 150).

أعلن الحزب بدء "الكفاح المسلح" ضد الدولة التركية في 15 أغسطس 1984، مستهدفاً الثكنات العسكرية والمؤسسات الحكومية في جنوب شرق تركيا. ومع تصاعد العمليات العسكرية، لجأ مقاتلو الحزب إلى المناطق الجبلية الوعرة على الحدود التركية–العراقية (مثل جبال قنديل) لاتخاذها قواعد خلفية ومعسكرات

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

للتدريب والانطلاق، مستفيدين من الفراغ الأمني وضعف السيطرة الحكومية في تلك المناطق(Pusane, 2016, pp. 23-45).

ومع نهاية الثمانينات، تصاعد الصراع بين حزب العمال الكردستاني (PKK) والدولة التركية، حيث شنت تركيا عمليات عسكرية واسعة ضد المقاتلين في جنوب شرق البلاد، ورافقها تهجير واسع للسكان المدنيين من القرى المتهمة بدعم الحزب. وفي التسعينيات، دخل الصراع مرحلة أكثر عنفًا، مع عمليات عسكرية تركية واسعة النطاق، وأعمال تخريب وهجمات مسلحة من الحزب استهدفت الجيش والشرطة والبنية التحتية المدنية، مما أسفر عن سقوط الضحايا المدنيين والعسكريين.(الجبوري، 2019، ص. 112).

ومع بداية الألفية الجديدة، بدأ الحزب بتحويل جزء من نشاطه إلى المجال السياسي والاجتماعي، خصوصًا من خلال مؤسسات مدنية وأحزاب مرتبطة به مثل حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) في سوريا، مع استمرار تركيا في اعتباره منظمة إرهابية وشن حملات أمنية ضد عناصره داخل وخارج حدودها، بما في ذلك شمال العراق وسوريا. وفي العقد الثاني من الألفية، شهدت المنطقة تغييرات جذرية نتيجة الحروب في العراق وسوريا، ما أتاح لحزب العمال الكردستاني وحلفائه المحليين تعزيز حضورهم السياسي والعسكري في شمال سوريا وشمال العراق. ومع ذلك، ظل الصراع المسلح محدودًا داخل تركيا، مع عمليات متفرقة وهجمات أمنية متبادلة بين الطرفين(محمود، 2016، ص. 164).

وبحلول عام 2025، حدث تحول تاريخي في مسار الحزب، فقد أعلن زعيم الحزب المسجون عبد الله أوجلان عبر رسالة ضرورة نزع السلاح وحل الحزب والانتقال إلى النضال السياسي السلمي بدل الكفاح المسلح. استجابة لذلك، أعلن الحزب هدنة رسمية ووقف إطلاق النار، مع التأكيد على عدم القيام بأي عمليات قتالية إلا في حالة الدفاع عن النفس(شبكة أربعة وعشرين فرنسا، 2025).

2. حزب العمال الكردستاني كعامل مؤثر في العلاقات التركية-العراقية

أصبح وجود مقاتلي حزب العمال الكردستاني في شمال العراق المصدر الرئيسي للتوتر في العلاقات بين أنقرة وبغداد (ولاحقاً أربيل). فنظرت تركيا إلى شمال العراق باعتباره يهدد أمنها القومي. ونتيجة لذلك، شنت القوات التركية سلسلة من العمليات العسكرية الكبرى داخل الأراضي العراقية، منها عملية "الفولاذ" (1995)، و"المطرقة" (1997)، وعملية "الشمس" (2008)، مستندة في كثير من الأحيان إلى اتفاقيات أمنية سابقة مع بغداد (مثل اتفاقية 1983) تتيح لها حق "المطاردة الساخنة"(Kirisci, 2004, pp. 277-314).

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

هذا وتثير اتفاقية التعاون الأمني لعام 1983 المبرمة بين العراق وتركيا جدلاً قانونياً واسعاً؛ إذ يذهب الفقه القانوني العراقي إلى تجريدها من أي أثر إلزامي أو قيمة قانونية تتيح للجانب التركي الاحتجاج بها. ويستند هذا الموقف إلى مبررين أساسيين: أولهما إجرائي، يتمثل في عدم إيداع الاتفاقية وتسجيلها لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة وفقاً لما تتطلبه المواثيق الدولية، وثانيهما موضوعي، يرى فيها اتفاقيةً عابرةً مرتبطةً بظروف الأنظمة السياسية آنذاك وليست التزاماً سيادياً يخص كيان الدولة الدائم. وعلاوة على ذلك، أضفى دستور جمهورية العراق لعام 2005 صفة القطعية على هذا الرفض من خلال المادة (7) التي تحظر استخدام الأراضي العراقية منطلقاً للاعتداء على دول الجوار، مما يجعل الاتفاقية في نظر النظام السياسي الحالي فاقدةً للشرعية الدستورية والقانونية (دستور العراق الدائم، 2005)

وقد شكل اعتقال الزعيم الكردي عبد الله أوجلان في كينيا عام 1999 نقطة تحول، حيث أعلن الحزب وقفاً لإطلاق النار من جانب واحد وسحب قواته إلى شمال العراق، مما زاد من كثافة الوجود المسلح في المثلث الحدودي، فهذا الوضع وضع الحكومات العراقية المتعاقبة في حرج، حيث كانت بغداد ترفض انتهاك سيادتها من قبل القوات التركية، لكنها في الوقت ذاته كانت عاجزة عن ضبط الحدود أو طرد مقاتلي الحزب، مما جعل ملف PKK عقبة دائمة أمام تطور العلاقات السياسية الطبيعية(معهد دراسات السلام الأمريكي، 2005).

عقب ذلك استمرار حالة التوتر المتقطّع بين تركيا والحكومة العراقية، خصوصاً مع تصاعد نشاط حزب العمال الكردستاني في المناطق الحدودية وجبال قنديل، فبينما كانت أنقرة تضغط على بغداد لتنفيذ عمليات عسكرية مستمرة ضد الحزب، واجهت الأخيرة صعوبة في تلبية هذه المطالب بسبب محدودية قدراتها الأمنية والعسكرية في شمال البلاد، بالإضافة إلى الحساسية السياسية المتعلقة بالمناطق الكردية. وفي العقد الثاني من الألفية، ومع بروز الإقليم الكردي في شمال العراق وإدارته الذاتية، تحول جزء كبير من الحوار التركي–العراقي نحو التنسيق مع حكومة إقليم كردستان (أربيل) بشأن وجود PKK على الأراضي العراقية، وذلك ضمن محاولات لإيجاد حلول جزئية للتخفيف من التوترات الحدودية. ومع ذلك، استمرت تركيا في شن عمليات عسكرية محدودة ضد معاقل الحزب في شمال العراق، معتبرة أن وجوده يشكل تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي، بينما كانت بغداد وأربيل تحاولان الحفاظ على توازن سياسي داخلي مع السكان المحليين والأحزاب الكردية(ذاري، 2022، ص. 479).

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

شهدت هذه الفترة أيضًا محاولات دبلوماسية وإقليمية، شملت لقاءات وزيارات متبادلة بين المسؤولين الأتراك والعراقيين، لمناقشة مسائل الأمن الحدودي والتنسيق الاستخباراتي ضد PKK. ومع حلول منتصف العقد الثالث، تزايدت الضغوط الدولية والإقليمية على الحزب وتركيا لإيجاد حل سياسي، الأمر الذي مهد الطريق لاحقًا في 2025 إلى إعلان PKK وقف الكفاح المسلح وحل الحزب وتسليم السلاح، وهو ما مثّل نهاية تدريجية للنزاع المسلح بين أنقرة وبغداد/أربيل فيما يتعلق بالوجود الكردي المسلح على الأراضي العراقي.

3. الموقف الكردي العراقي من حزب العمال الكردستاني

اتسمت العلاقة بين الأحزاب الكردية العراقية (الحزب الديمقراطي الكردستاني KDP والاتحاد الوطني الكردستاني PUK) وحزب العمال الكردستاني بالتعقيد والتناقض. فمن جهة، هناك تعاطف قومي مشترك، ومن جهة أخرى، يشكل وجود PKK عبئاً سياسياً وأمنياً على حكومة إقليم كردستان (KRG). فتعرضت حكومة الإقليم لضغوط تركية هائلة لمحاربة الحزب أو طرده، ووصل الأمر أحياناً إلى اشتباكات مسلحة بين البيشمركة ومقاتلي العمال الكردستاني (كما حدث في التسعينيات)، حيث تحالفت تركيا مع الحزب الديمقراطي الكردستاني لمواجهة نفوذ PKK، في إطار لعبة التوازنات الإقليمية(بهنان، 2008، ص. 16).

ثم بعد ذلك سعت الأحزاب الكردية العراقية إلى الموازنة بين المصالح القومية والحفاظ على الاستقرار الداخلي في إقليم كردستان. فبينما حرص كل من الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني على حماية مصالحهم السياسية وأراضيهم، كان وجود PKK يمثل نقطة توتر مستمرة مع أنقرة، خصوصًا أن العمليات التركية على الأراضي العراقية كانت تهدد السيادة الإقليمية وتؤثر على الأمن الداخلي.

خلال العقد الأول من الألفية الجديدة، حاولت حكومة إقليم كردستان اعتماد سياسة احتواء PKK، عبر السماح للحزب بالوجود في مناطق محددة شمال العراق، مقابل ضبط النشاط المسلح داخل حدود الإقليم، وهو ما أتاح نوعاً من الاستقرار الجزئي بين الأطراف الثلاثة: KDP، PUK، وPKK. ومع تصاعد الضغوط التركية، عملت الأحزاب الكردية العراقية على التنسيق الأمني مع أنقرة في بعض الحالات، مع الحفاظ على حوار محدود مع PKK لتجنب صدام مسلح شامل، خاصة بعد الأحداث الأمنية الكبرى في 2007–2010. ومع مرور الوقت، أصبحت العلاقة مع PKK أكثر تعقيدًا بسبب التغيرات السياسية الإقليمية والأحداث في سوريا، حيث ظهر حزب الاتحاد الديمقراطي PYD السوري كامتداد سياسي وعسكري لـ PKK، مما أضاف بعدًا جديدًا لصراعات النفوذ بين الأحزاب الكردية العراقية وتركيا(الوداعي، 2021، ص. 99).

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ثالثاً: إقليم كردستان العراق والعلاقات مع تركيا

يشكل إقليم كردستان العراق أحد أهم العوامل المؤثرة في مسار العلاقات العراقية–التركية، نظرًا لموقعه الجغرافي الاستراتيجي، وموارده الاقتصادية، خصوصًا الطاقة، فضلاً عن دوره السياسي المتنامي بعد تأسيسه الفعلي في أعقاب حرب الخليج الثانية عام 1991. كما انه اسهم في التحولات السياسية والاقتصادية التي طرأت بعد عام 2003، والتي ساهمت في إعادة تشكيل طبيعة العلاقات بين أنقرة وأربيل، وما نتج عن ذلك من توازن دقيق بين الاعتبارات الأمنية والفرص الاقتصادية، ضمن إطار التغيرات الإقليمية والدولية التي تؤثر على المنطقة.

1. تشكيل الكيان الكردي في العراق (1991–2003)

مثلت حرب الخليج الثانية عام 1991 نقطة الانطلاق الفعلية للكيان الكردي المستقل في شمال العراق، فبعد قمع الانتفاضة ونزوح الملايين، أصدر مجلس الأمن القرار 688 الذي أدى إلى إنشاء "منطقة آمنة" (Safe Haven) شمال خط العرض 36، بحماية قوات التحالف (عملية توفير الراحة). فانسحبت الإدارة الحكومية العراقية من محافظات أربيل والسليمانية ودهوك في أكتوبر 1991، مما دفع الجبهة الكردستانية إلى إجراء انتخابات عام 1992 وتشكيل برلمان وحكومة إقليمية(إبراهيم، 2014، ص. 29).

وكان الموقف التركي في تلك المرحلة متوجساً للغاية؛ فقد خشيت أنقرة من أن يؤدي نجاح التجربة الكردية في العراق إلى إثارة النزعة الانفصالية لدى أكراد تركيا، ومما فاقم الوضع اندلاع الحرب الأهلية الكردية (1994–1998) بين الحزبين الرئيسيين، مما سمح بتدخلات إقليمية واسعة. ومع ذلك، اضطرت تركيا للتعامل مع الأمر الواقع، وبدأت بنسج علاقات غير رسمية مع القيادات الكردية لضبط الحدود ومحاربة PKK(محفوظ، 2012، ص. 13).

2. التحولات بعد 2003

شكل الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 زلزالاً جيوسياسياً، إذ إن سقوط نظام صدام حسين وتحول العراق إلى نظام فيدرالي بموجب دستور 2005، الذي اعترف بإقليم كردستان ككيان فيدرالي دستوري، وضع تركيا أمام تحدٍ استراتيجي جديد. في البداية، تبنت تركيا سياسة "الخطوط الحمراء" (رفض الفيدرالية، رفض ضم كركوك، حماية التركمان)، وكانت العلاقات متوترة جداً. لكن مع مرور الوقت، وتوحيد إدارتي أربيل والسليمانية عام 2006، وبروز قيادات براغماتية مثل مسعود البارزاني ونيجيرفان بارزاني، بدأت أنقرة تدرك

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

أن معاداة الإقليم ليست في مصلحتها، فتحولت السياسة التركية تدريجياً من "الاحتواء والتهديد" إلى "الانفتاح والشراكة"، خاصة مع صعود حزب العدالة والتنمية الذي تبنى سياسة "تصفير المشاكل" في تلك الفترة(محمد، 2021، ص. 32).

لحق ذلك تطور الانفتاح التركي على إقليم كردستان العراق إلى علاقات اقتصادية وتجارية واسعة، شملت الاستثمارات في قطاع النفط والبنية التحتية، وفتح خطوط نقل الطاقة بين أربيل وتركيا، ما ساهم في تعزيز الاعتماد المتبادل بين الطرفين. وفي الوقت ذاته، واصلت أنقرة الضغط على الإقليم بشأن وجود حزب العمال الكردستاني PKK، معتبرة أن أي تساهل مع الحزب يشكل تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي. وخلال هذه الفترة، بدأت حكومة إقليم كردستان بتبني سياسة موازنة دقيقة بين الحفاظ على استقلاليتها الذاتية وإدارة علاقاتها مع تركيا، وبين التعامل مع الضغوط الأمريكية والإقليمية للحد من نشاط PKK على أراضيها. كما شهدت الفترة محاولات دبلوماسية مستمرة لحل التوترات مع بغداد بشأن المناطق المتنازع عليها مثل كركوك، بما يضمن عدم إشعال النزاعات الإقليمية(مرسي، 2015).

مع العقد الثاني من الألفية، ومع استمرار التغيرات الإقليمية في سوريا والعراق، أصبح وجود PKK في شمال العراق محورًا أساسيًا في العلاقات التركية–الكردية–العراقية، حيث شكلت أنقرة ضغطًا مستمرًا على حكومة الإقليم للسيطرة على الحزب، بينما سعت أربيل إلى إيجاد حلول سلمية ودبلوماسية لتقليل التوتر دون المساس بسيادتها.

3. العلاقات الاقتصادية التركية–الكردية

تحول إقليم كردستان إلى سوق استهلاكية ضخمة للمنتجات التركية، وساحة واسعة لشركات البناء والمقاولات التركية. وتشير البيانات إلى أن حجم التبادل التجاري بين تركيا والعراق (معظمه عبر الإقليم) وصل إلى حوالي 12 مليار دولار سنوياً في تلك الفترة، وكانت تركيا الشريك التجاري الأول للإقليم. وكان التحول الاستراتيجي الأهم كان في قطاع الطاقة بعد أن وقعت أربيل وأنقرة اتفاقيات استراتيجية لتصدير النفط والغاز الكردي عبر الأراضي التركية (خط أنابيب كركوك–جيهان) بمعزل عن الحكومة المركزية في بغداد أحياناً، مما أثار غضب بغداد لكنه عزز الاعتماد المتبادل بين تركيا وكردستان. ورأت تركيا في موارد الطاقة الكردية وسيلة لتنويع مصادر طاقتها وتقليل اعتمادها على الغاز الروسي والإيراني، بينما وجد الإقليم في تركيا بوابته الوحيدة نحو الأسواق العالمية(محفوظ، 2012، ص. 14).

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ثم بعد ذلك توسع التعاون الاقتصادي ليشمل الاستثمار في البنية التحتية والنقل والاتصالات، حيث شجعت تركيا شركاتها على المشاركة في مشاريع الطرق والمطارات والموانئ الإقليمية، ما عزز الربط الاقتصادي بين شمال العراق وتركيا. كما شهد قطاع السياحة نمواً ملحوظاً، إذ بدأت الشركات التركية بتنظيم رحلات تجارية وسياحية إلى الإقليم، مستفيدة من استقرار المدن الرئيسة مثل أربيل والسليمانية. وعلى الرغم من هذا التقارب الاقتصادي، بقي ملف الأمن والسياسة عاملًا حاسماً في العلاقة، خصوصاً فيما يتعلق بوجود حزب العمال الكردستاني PKK على الأراضي العراقية، إذ استمرت أنقرة بممارسة الضغط على حكومة الإقليم لضمان السيطرة على نشاط الحزب، بينما حاولت أربيل الموازنة بين مصالحها الاقتصادية والتجارية وبين الضغط التركي، لضمان استمرار التنمية دون إشعال التوترات السياسية.

رابعاً : القضايا الخلافية في العلاقات العراقية–التركية

يتركز هذا المحور على أبرز الملفات التي شكلت نقاط توتر مستمرة بين البلدين العراق وتركيا، بما في ذلك قضية كركوك، والنزاعات حول المياه والحدود، والتوازنات الإقليمية والدولية التي تؤثر في صنع القرار السياسي والأمني.

1. قضية كركوك

لقد عارضت تركيا بشدة أي محاولة كردية للسيطرة الانفرادية على كركوك، متذرعة بحماية الأقلية التركمانية، وخشية من أن توفر عوائد نفط كركوك الموارد اللازمة لإعلان دولة كردية مستقلة. ظلت هذه القضية مصدراً دائماً للتوتر والتصريحات النارية بين المسؤولين الأتراك والأكراد(Bozarslan, 1993, pp. 10–17).

وفي عام 2017، عقب الاستفتاء الكردي على الاستقلال، حاولت قوات البيشمركة فرض سيطرتها على كركوك والمناطق المتنازع عليها، ما أثار مخاوف كبيرة لدى تركيا وبغداد. فردّت الحكومة العراقية بإرسال القوات الاتحادية إلى كركوك في أكتوبر 2017، واستعادت السيطرة على المدينة بسرعة نسبياً، ولكن مع تبادل محدود لإطلاق النار في بعض المناطق. هذا الحدث أدى إلى توتر سياسي حاد بين أربيل وبغداد، وأثار انتقادات تركية حادة، حيث رأت أنقرة أن خطوة الاستفتاء وفرض السيطرة الكردية على كركوك تهدد الأمن الإقليمي وتزيد من فرص انفصال الإقليم.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

2. قضايا المياه والحدود

تتحكم تركيا في منابع نهري دجلة والفرات، وقد أدى مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) وبناء السدود العملاقة (مثل سد أتاتورك وإليسو) إلى تقليص حصة العراق المائية بشكل كبير، مما تسبب في أزمات بيئية وزراعية. فاستخدمت تركيا ورقة المياه أحياناً للضغط على بغداد في الملف الأمني (محاربة PKK). وبالتوازي، ظلت انتهاكات الحدود والعمليات العسكرية التركية وقصف القرى الحدودية مادة للشكاوى العراقية الدائمة في المحافل الدولية، باعتبارها انتهاكاً للسيادة الوطنية(Claret, 1980, p. 6).

لحق ذلك استمرار الجدل والتوتر بين بغداد وأنقرة حول إدارة الموارد المائية والحدود المشتركة. فقد شهدت السنوات التالية قيام تركيا بتنفيذ مزاعم صيانة أمنية على طول الحدود الشمالية، بما في ذلك عمليات جوية وبرية ضد مواقع PKK داخل الأراضي العراقية، ما أثار غضب الحكومة العراقية واعتبرته انتهاكاً للسيادة الوطنية.

وعلى الرغم من هذه التوترات، شهد عام 2025 محاولات للتعاون التقني بين الطرفين حول إدارة الموارد المائية، مع وساطات إقليمية ودولية، بهدف تقليل الأزمات البيئية والزراعية، خصوصاً بعد إعلان PKK وقف الكفاح المسلح وحل الحزب ووضع السلاح، ما خفف بشكل نسبي من التوترات الأمنية على الحدود وسهّل إمكانية التعاون المائي المستقبلي بين تركيا والعراق.

3. التوازنات الإقليمية

لا يمكن عزل العلاقات العراقية التركية عن السياق الإقليمي. فلعبت الولايات المتحدة دوراً في تشجيع التقارب التركي–الكردي لضمان استقرار العراق وعزل النفوذ الإيراني. من جهة أخرى، تنظر إيران بعين الريبة للنفوذ التركي المتنامي في كردستان والموصل، وتدعم أحياناً أطرافاً مناوئة لتركيا داخل البيت الكردي أو في بغداد. ولهذا تحولت الساحة العراقية والكردية إلى ميدان للتنافس الجيوسياسي بين القوتين الإقليميتين (تركيا وإيران)، حيث تسعى كل منهما لتعزيز أمنها القومي وتوسيع نفوذها الاقتصادي والسياسي(Barkey & Fuller, 1998).

ويظهر هذا التنافس بوضوح في تباين أدوات النفوذ التي تعتمدها كل من تركيا وإيران داخل العراق. فتركيا تميل إلى توظيف الأدوات الاقتصادية والأمنية الناعمة نسبياً، مثل التبادل التجاري الواسع، والاستثمارات في إقليم كردستان، والوجود العسكري المحدود بذريعة ملاحقة حزب العمال الكردستاني، إضافة إلى بناء

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

علاقات مباشرة مع حكومات محلية وقوى سياسية بعينها. في المقابل، تعتمد إيران بدرجة أكبر على شبكات النفوذ السياسي والعسكري غير الرسمي، بما يضمن لها تأثيراً عميقاً في عملية صنع القرار داخل بغداد(Gunter, 2008).

وقد أدى هذا التنافس إلى تعقيد عملية بناء سياسة خارجية عراقية متوازنة، إذ تجد الحكومات العراقية نفسها مضطرة إلى المناورة بين الضغوط التركية المرتبطة بالأمن الحدودي والمياه والطاقة، وبين الضغوط الإيرانية المرتبطة بالملف الأمني الداخلي والتوازنات السياسية. كما انعكس هذا الوضع على إقليم كردستان، الذي أصبح ساحة تداخل مصالح إقليمية متناقضة، ما حدّ من قدرته على بلورة موقف موحد تجاه كل من أنقرة وطهران.

وعليه، يمكن القول إن التوازنات الإقليمية لم تقتصر على كونها عاملاً مفسِّراً لطبيعة العلاقات العراقية–التركية، بل تحولت إلى إطار حاكم لهذه العلاقات، يفرض حدودها ويحدد سقوف تطورها. فاستمرار التنافس التركي–الإيراني على الساحة العراقية يجعل أي تقارب عراقي–تركي مرهوناً بحسابات إقليمية أوسع، تتجاوز الإرادة الثنائية للدولتين، وترتبط بإعادة تشكيل موازين القوى في الشرق الأوسط ككل.

الخاتمة والاستنتاجات

1. تعد المسألة الكردية قضية عابرة للحدود، فلا يمكن معالجة المسألة الكردية بمعزل عن السياق الإقليمي والدولي، فهي مرتبطة بالوجود الكردي في تركيا وسوريا وإيران، وأي تحرك داخلي في كردستان العراق ينعكس مباشرة على سياسات الدول المجاورة.
2. مثل حزب العمال الكردستاني عامل أمني رئيسي، فوجود PKK في شمال العراق شكل ضغطًا مستمرًا على السيادة العراقية وعلى العلاقات مع تركيا.
3. على الرغم من أن القضايا الخلافية بين الإقليم والمركز وكذلك مع تركيا قائمة الى الآن لكنها قابلة للإدارة، فملفات كركوك، المياه، والحدود تظل مصادر توتر، لكنها قابلة للتسوية عبر سياسات تفاوضية واعتماد آليات قانونية ودبلوماسية.
4. أن أي قرار عراقي تجاه المسألة الكردية مرتبط بحسابات تركية وإيرانية وأمريكية، ما يجعل التنسيق الإقليمي والدولي أمرًا ضروريًا لتجنب التصعيد وتحقيق مصالح بغداد طويلة الأمد.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

References:

أولاً: المصادر والمراجع العربية

1. إبراهيم، احمد خليل. (2014). "أثر القضية الكردية في العلاقات العراقية – التركية بعد عام 2003". رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد.
2. التميمي، ظفر عبد مطر. (2017). "المسألة الكردية وإشكالية وآليات المعالجة الدولية". مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية: 60.
3. الجبوري، ابراهيم احمد حسن. (2019). الدور التركي الإقليمي في المنطقة العربية "الأزمة السورية أنموذجاً". دار الاكاديميون للنشر. عمان.
4. بهنان، حنا عزو. (2008). "قضية حزب العمال الكردستاني وانعكاساتها على العلاقات العراقية – التركية (1984–2007)". مركز الدراسات الإقليمية: 5(12).
5. خرسان، صلاح. (2001). التيارات السياسية في كردستان العراق قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق، 1946–2001. مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت.
6. ذاري، هديل حربي. (2022). "حزب العمال الكردستاني (PKK) وتأثيره في الأمن الوطني العراقي". مجلة العلوم السياسية: 63.
7. شبكة أربعة وعشرين فرنسا. (2025). "حزب العمال الكردستاني يعلن حل نفسه بعد عقود من الصراع". https://f24.my/BA5N
8. عدوان، اركان ابراهيم. (2019). العلاقات السورية–التركية المحددات والقضايا. العربي للنشر والتوزيع. القاهرة.
9. محفوظ، عقيل. (2012). تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
10. محمود، عمار عباس. (2016). القضية الكردية (اشكالية بناء الدولة). العربي للنشر والتوزيع. القاهرة.
11. محمد، احمد مجيد جاسم. (2021). "الخطاب السياسي و أثره على العلاقات العراقية–التركية (2003–2019)". مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية: 29(7).
12. مرسي، زينب ماهر السيد. (2015). "العلاقات التركية–العراقية: دراسة لحالة الأكراد". المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. https://www.democraticac.de/?p=18020

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

13. معهد دراسات السلام الأمريكي. (2005). "العراق وجيرانه: تركيا والعراق". التقرير الخاص رقم 141. https://www.usip.org/sites/default/files/sr141_arabic.pdf
14. معاهدة سيفر. (1920). المادة (62) و (64).
15. الوداعي، سليمان. (2021). "الساحة الكردية كورقة سياسية بين تركيا وإيران". مجلة الدراسات الإيرانية: 5(14).
16. وهبان، احمد. (1997). الصراعات العرقية وإستقرار العالم المعاصر–دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية. المطبعة الجامعة، دار الجامعة الجديدة للنشر. الإسكندرية.

2. المصادر والمراجع الأجنبية

1. Barkey, H. J., & Fuller, G. E. (1998). Turkey's Kurdish Question. Rowman & Littlefield Publishers.
2. Bozarslan, H. (1993). "La question Kurde". La documentation Francaise: 709.
3. Charountaki, M. (2012). "Turkish Foreign Policy and the Kurdistan Regional Government". Perceptions: Journal of International Affairs: 17.(4)
4. Claret, A. (1980). "Les Minorites". Les dossiers de l'histoire: 27. Belgium.
5. Gunter, M. M. (2008). The Kurds Ascending: The Evolving Solution to the Kurdish Problem in Iraq and Turkey. Palgrave Macmillan.
6. Institut Kurde de Paris. (2016). "Who are the Kurds?". https://www.institutkurde.org/en/info/who-are-the-kurds-s-1232550927
7. Kirisci, K. (2004). "The Kurdish Question and Turkish Foreign Policy."
8. Pusane, O. K. (2016). "Turkey's Changing Relations with the Iraqi Kurdish Regional Government". MERIA Journal: 20.(3)

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0